واقع اصلاحات المنظومة التربوية في المدرسة الجزائرية

The reality of the educational system reforms in the Algerian school

د. خماد محمد *

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

khemmad-mohammed@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/12 تاريخ القبول 2022/09/29 تاريخ النشر 2022/10/13

ملخص:

لقد قامت المنظومة التربوية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بمجهودات كبيرة في سبيل تطوير مدارسها، عن طريق إصلاح شامل يرمي إلى تغيير المنظومة التربوية تغييرًا جذريا، فقد عرفت المدرسة الجزائرية – منذ الاستقلال إلى غاية اليوم – تعديلات وإصلاحات عديدة مسّت نظامها التربوي.

ولعل أبرز إصلاح عرفه التعليم في الجزائر هو ظهور المدرسة الأساسية في بداية الثمانينيات للتخلص نهائيا من أثار الاستعمار الفرنسي.ورغم الكثير من الإنجازات الناجحة في هذه الإصلاحات، إلا أنها في المقابل تعرّضت للعديد من المعوقات والإشكالات، ومظاهر الخلل التي أعاقت المدرسة الجزائرية عن تحقيق ما كان ينتظر منها.

الكلمات المفتاحية: مدرسة؛ إصلاح؛ منظومة تربوية.

Abstract:

The educational system in Algeria, since independence to this day, has made great efforts to develop its schools, through a comprehensive reform aimed at radically changing the educational system. Since independence until today, the Algerian school has known many modifications and reforms that have affected its educational system.

* المؤلف المراسل

Perhaps the most prominent reform known to education in Algeria is the emergence of the basic school at the beginning of the eighties to permanently get rid of the effects of French colonialism. waiting for her. **Keywords**: School; reform; the educational system.

مقدمة:

إن عملية الإصلاح التربوي تشكل محور اهتمامات المفكرين ورجال السياسة والحكم كل حسب اختصاصه ومجال عمله، وخاصة بعد التحولات التي حصلت في الولايات المتحدة بعد نجاح الاتحاد السوفياتي سابقاً، في الوصول إلى القمر وغزو الفضاء والثورة التكنولوجية التي وضعت اليابان كدولة خرجت من فالإصلاح التربوي لا يقتصر فقط على طرائق التدريس وكيفية تناولها بل يشمل معاني أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية، وهذا ما أشار إليه " حسن البيلاوي" في تعريفه للإصلاح التربوي بأنه "يشير عادة إلى عملية التغير في النظام التعليمي أو جزء منه نحو الأحسن، وغالباً ما يتضمن هذا المصطلح معاني اجتماعية واقتصادية وسياسية.[1]

ويعتبر إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية ذا أهمية قصوى بالنظر إلى الطموحات المرجوة من ورائه والأهداف التي يسعى لبلوغها والمنهجية المعتمدة في تطبيقه من الناحية السوسيولوجية يعتبر هذا التغيير إعادة هيكلة للنظام التربوي والذي بدوره يؤثر مباشرة في صياغة نظام اجتماعي معين يتوافق مع الهياكل السلطوية الجديدة. وقد نال موضوع الإصلاح التربوي اهتمام الفئات الاجتماعية المختلفة لم له من أثر بالغ وحساس على كل أفراد المجتمع خطى المناقشات خاصة على المستوى التربوي والإيديولوجي إذ تعددت التفسيرات والتحليلات لإشكاليات الإصلاح سواء على مستوى إعداد المشروع أو مستوى لجنة الإعداد أو على مستوى المرجعية المعتمدة.[2]

ولعل أبرز إصلاح عرفه التعليم في الجزائر هو ظهور المدرسة الأساسية في بداية الثمانينيات للتخلص نهائيا من أثار الاستعمار الفرنسي.

ورغم الكثير من الإنجازات الناجحة في هذه الإصلاحات، إلا أنها في المقابل تعرّضت للعديد من المعوقات والإشكالات، ومظاهر الخلل التي أعاقت المدرسة الجزائرية عن تحقيق ما كان ينتظر منها.

وعليه سنحاول في هذه الدراسة إبراز دور إصلاحات المنظومة التربوية في الجزائر في تغيير واقع المدرسة وتحسين مردودها وتطوير مخرجاتها.

1- مفهوم الإصلاح التربوي:

لقد تعددت التعاريف، ومهما تعددت هذه التعاريف فإن أصحابها يكادون يجمعون على أهميته وضرورته لمواكبة التغيرات الحاصلة في المجتمع سواء كانت هذه التغيرات في الاتجاه الايجابي وبالتالي تدعيمها وتحسينها أو كانت سلبية وبالتالي تصحيحها وإعطائها الوجهة السليمة.

ويعرفه أحمد حسين اللقاني بأنه: "النظر في النظام التربوي القائم بما في ذلك النظام التعليمي ومناهجه، من خلال إجراءات الدراسات التقويمية، ثم البدء في عملية التطوير وفق مقتضيات المرحلة الراهنة والرؤى المستقبلية للنظام التربوي، وفي هذه الحالة تكون الاتجاهات العالمية ومظاهر التجديد التربوي من أهم الأمور التي توضع في الاعتبار.[3]

أما عبد القادر فضيل فيرى في عملية الإصلاح التربوي يمكن أن تعني "التغيير الجذري لبنية النظام والتجديد الكلي للأسس التي يقوم عليها ولعناصر السياسة التي توجهه."

في حين يرى محمد منير مرسي أن مفهوم الإصلاح التربوي يرتبط بمفاهيم متعددة منها التجديد والتغير والتطوير والتحديث.[4]

2- مراحل عملية إصلاح المدرسة الجزائرية:

لقد اهتمت الحكومة الجزائرية بالتعليم وتمكنت من حل المشكل جزئيا رغم ضخامته، ومع مطلع الاستقلال أدخلت تعديلات جمة على التعليم واتخذت إجراءات عملية من بينها" في أول دخول مدرسي تم في أكتوبر 1962 في الجزائر المستقلة،

اتخذت وزارة التربية آنذاك قرار يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع.[5]

بالإضافة إلى هذا أدخلت تحويلات متعددة ومختلفة على برامج التعليم، ومن هنا نلاحظ أن سياسة التعليم في الجزائر بنيت على ثلاثة محاور رئيسية وهي ديمقراطية التعليم والتعريب وجزأرة الإطارات إذا علمنا أن كثير من إطارات التعليم بعد الاستقلال تم استقدامهم من دول عربية شقيقة، والهدف من هذه التحويلات ملائمة المضمون التعليمي مع واقع المجتمع الجزائري ليعبر عن طموحاته.

فمن بين ما ورثته الجزائر من الاستعمار الفرنسي، نظمه التربوية فلقد كان التعليم الأساسي غداة الاستقلال مقسما إلى مرحلتين وهما: مرحلة التعليم الابتدائي ومرحلة التعليم العام وهو ما صار يعرف فيما بعد بمرحلة التعليم المتوسط ويمكن شرح المرحلتين كما يلي:

التعليم الابتدائي وقد كان منظما كالآتي: بداية الدراسة عند بلوغ سن السادسة من العمر، مدة الدراسة الابتدائية ستة سنوات وتنتهي بالسنة السادسة ابتدائي مع مسابقة الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط.

التعليم العام وهو ما صار يعرف فيما بعد بالتعليم المتوسط وهو منظم كما يلي:

يستقبل التعليم المتوسط الناجحين في مسابقات الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط، وتدوم هذه المرحلة أربعة سنوات (يتوج التعليم المتوسط بشهادة التعليم العام والتي صارت تعرف بشهادة التعليم المتوسط، ويلتحق تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط والناجحون إلى السنة الأولى من التعليم الثانوي).[6]

وأعادت الدولة هيكلة المدارس الابتدائية والمتوسطة بعد سنة 1971 وعوضتها بنظام شامل متكامل، وهو نظام المدرسة الأساسية" الذي استطاع أن يحدث القطيعة بالنسبة لكل الآليات والسلوكات المرتبطة بالنشاط التربوي في هذا المستوى من التعليم.[7]

وخلال الفترة بين (2000-2015) شهدت المؤسسة التربوية العديد من الإنجازات يمكن تلخيصها في الآتي:

-بنية قاعدية لهياكل تربوية ضخمة من مدارس ومتوسطات وثانويات.

- جزأرة كاملة للقائمين على المؤسسة التربوية في كافة مراحلها ومختلف مستويات.

- مخزون بشري ورأس مال كبير يوجد داخل المؤسسة التربوية) من حيث عدد المتمدرسين.

-تحقيق مستوى عالٍ من ديمقراطية التعليم ومجانيته من خلال القضاء على الفوارق بين أبناء الجزائريين في التحصيل الدراسي وتقريب المدرسة من كل مواطن[8]) .

هذا كما عرفت المؤسسة التربوية خلال هذه الفترة عدّة محطات إصلاحية تمثلت في:

إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية: حسب المرسوم الرئاسي رقم 101 -2000 المؤرخ في 9 ماي 2000، خرجت هذه اللجنة بتقرير يحتوي على حوالي 600صفحة، والذي يعطي توجيه جديد وأحياناً معاكس للتوجيه السابق للمنظومة التعليمية الجزائرية.

أعطى هذا التقرير مكانة كبيرة للغة الفرنسية بحيث بدأ تعليمها في السنة الثانية ابتدائي، كما أنها تستعمل لتدريس المواد العلمية والتكنولوجية ابتداء من السنة الأولى ثانوي.

غّير هذا التقرير مادة التربية الإسلامية لتصبح مادة التربية المدنية والأخلاقية والدينية، وكذلك قّرر إلغاء شعبة الشريعة الإسلامية في البكالوريا[9].

اختزل هذا التقرير سنة من مدّة الطور الابتدائي (5سنوات عوض 6 سنوات)، كذلك تمديد طور المتوسط بسنة واحدة (4سنوات عوض 3 سنوات)، وإعادة تنظيم الطور الثانوي، تبنى هذا التقرير مقاربة جديدة هي المقاربة بالكفاءات) .

تم تنصيب السنة الأولى ابتدائي والسنة الأولى متوسط في04 -06-2003 وبدأ تطبيق تعليمات هذا الإصلاح في الدخول المدرسي 2004/2003.

هذا وقد تم إدراج التربية التحضيرية في التعليم بمقتضى القانون التوجيهي للتربية، الذي نص على التربية التحضيرية استناداً للمادة 38: "تشتمل التربية ما قبل المدرسية التي تسبق التمدرس الإلزامي على مختلف مستويات التكفل الاجتماعي والتربوي الذين يتراوح سنهم بين ثلاث وست سنوات".

انطلاقا من الدخول المدرسي 2006/2005. تمت إعادة هيكلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي في جذعين مشتركين، الجذع المشترك آداب والجذع المشترك علوم وتكنولوجيا.

إذن هذا الإصلاح بمثابة تغيير كبير حدث في المؤسسة التربوية الجزائرية إذ شمل عدّة جوانب هي :المناهج، التعليم الثانوي، التعليم الخاص والتقويم[10].

3- أسباب إصلاح المنظومة التربوية بالجزائر:

إن إعادة النظر في المنظومة التربوية قد تأكد مع الألفية الثالثة لثلاثة أسباب رئيسية:

- المشاكل المتراكمة على المنظومة التربوية منذ الاستقلال باختلاف أنواعها ودرجاتها.
- التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري على المستوى السياسي، الاقتصادي، الأمني، الثقافي.
- التحولات العالمية الكبرى في مجالات المعرفة، السياسة، الاقتصاد وغير ذلك.

فمن ميزة أيّ منظومة تربوية أنها تتكيف مع المستجدات والمتغيرات سواء بداخل أم بخارج الوطن[11].

وقد تباينت آراء وتحليلات المحليين التربويين والقائمين على إصلاح المنظومة التربوية حول العوامل والأسباب الكامنة وراء تدهور الأوضاع في المنظومة التربوية وما أنجز عنه من مشكلات، بين من يرجعه إلى عوامل داخلية خاصة بالمناهج والبرامج والأهداف التربوية. ومن يرجعها إلى عوامل خارجية تتمركز حول اهتمام الدولة بالتعليم ومن يعزوها إلى العاملين معاً. وحددت لجنة إصلاح المنظومة أهم هذه العوامل في:

- انعدام الوضوح في المرجعية في إعداد المناهج وتقييمها خصوصاً ما يتعلق بـ: الإطار النظري والاختبارات المنهجية.
- نقص في وضوح ملامح المتعلمين في نهاية كل طور.
- ضعف الانسجام بين حاجات المجتمع الجديدة ومحتويات البرامج القديمة.
- غياب البحث التربوي وعدم فاعلية نظام التقييم والمتابعة.
- اختلال الانسجام داخل المادة وما بين المواد.
- عدم انسجام برامج تكوين المعلمين مع برامج التعليم.
- معظم البرامج مبنية على أساس المحتويات.
- ترتكز البرامج القديمة على منطق التعليم دون التعلم.
- ضعف شعور المعلم والمتعلم بالمادة التعليمية.[12]

4- أبعاد الإصلاح في المدرسة الجزائرية:

يستجيب الإصلاح لضرورات تطور المجتمع، وهو لا يتم في يوم واحد لأنه يتوجب على الفاعلين، من مفتشين ومديرين ومعلمين أن يتملكوا الإصلاح. نعتبر عموماً، بأن هناك ثلاث مراحل رئيسة ليتمكن الفاعلون من جعل هذا التغيير فعلياً في المدرسة.

- المرحلة الأولى هي مرحلة التحسيس والاعلام: هل أقبل الحديث عن كيفية أخرى في العمل؟

- المرحلة الثانية هي مرحلة تغيير التمثلات: هل أطور طريقتي في التفكير؟ إنه الدور الرئيس للتكوين، ولا يمكن أن نتحدث حقيقة عن تقبل الإصلاح إلا انطلاقا من تلك الحالة.

- المرحلة الثالثة: هي مرحلة تغيير الممارسات: هل أكيف عملية التدريس في نهاية المطاف؟[13]

وتتقمص الخيارات البيداغوجية المطروحة للتنفيذ دور البطولة في إعادة هيكلة الساحة التربوية في الجزائر، إذ ترسخ مجموعة من المبادئ والأهداف إما على المستوى الداخلي أو الخارجي بفعل تأثيرها إثر تخطيط محكم وعمل جهودي متقن.

ولبلورة وهندسة تلك المبادئ والأهداف تم اعتماد التربية على قيم العقيدة الإسلامية وقيم الهوية الحضارية، وقيم المواطنة، كما لا ننسى احتضان كل التغييرات المؤسساتية، الاقتصادية، الاجتماعية.

يتأتى هذا التلاحم باعتماد العلاقة التفاعلية بين المدرسة والمجتمع، باعتبار المدرسة محركا أساسيا للتقدم الاجتماعي وعاملا من عوامل الإنماء البشري:

- تكوين معلم جزائري كفء يستوعب التحولات الحضارية ويسهم في النهوض بالأمة اقتصاديا وعلميا.

- تكوين شخصية مستقلة متوازنة ومتفتحة على العالم الغربي الذي انفجرت فيه العلوم بشكل رهيب شرط التعلق بما يقتضيه الدين والشرع، وما تمليه القيم والأخلاق الوطنية.

- اعتماد مبدأ التوازن في التكوين بين مختلف أنواعه (نظري/عملي)، وكذلك بين مختلف أنواع المعرفة.

- ضرورة مواكبة التكوين الأساسي والمستمر لكافة مؤطري العملية التربوية، فمهنة التعليم تضاهي باقي الصناعات كونها تعمل على تكوين أجيال هم بناة المستقبل.

- تبني مقاربة شمولية ومتكاملة تراعي التوازن بين البعد الاجتماعي والبعد المهاري والبعد المعرفي، وكذا بين البعد التجريبي والبعد التجريدي.[14]

وعلى هذا الأساس تم تبني المقاربة بالكفاءات كبيداغوجيا حديثة وفعالة تدعو إلى ضرورة بناء الكفاءات، حتى يمسي المتعلم بناء خارج مدرسته، مواجها لمشاكل حياته.

وأثناء إعداد مناهج الإصلاح التربوي روعيت مبادئ منها:

- اعتبار المتعلم محور العملية التربوية.

- تعديل الوقت.

- ترشيد استعمال المنهج البيداغوجي.

- تجديد وتحديث المحتويات المعرفية تماشياً مع ما يناسب محيط التلميذ.

- توسيع أنظمة الاستدراك والدعم.

- إدراج أبعاد جديدة في محتويات بعض البرامج التعليمية بدءا من السنة الأولى (البعد التاريخي، البعد البيئي، البعد الصحي، البعد العلمي/التكنولوجي...).[15]

وأمام هذه المعطيات يجب أن تكون المؤسسة التربوية الجزائرية قادرة على تكوين الأفراد المعتزين بالانتماء إلى ثقافتهم والقادرين على التعامل مع الثقافات الإنسانية من خلال التحكم في اللغات ومن خلال التعامل بقيم الديمقراطية والتسامح واحترام الرأي الآخر.

5- تحديات إصلاحُ المدرسة الجزائرية:

تواجه عدة تحديات كبرى إصلاح المدرسة الجزائرية: وهي تحديات داخلية وأخرى خارجية.

- **التحديات الداخلية**: يجب على النظام التربوي أن يرفع ثلاثة تحديات داخلية.

في المقام الأول، ينبغي أن تترجم في المدرسة، التغيرات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حصلت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة: وذلك بجعل المدرسة تقوم أحسن قيام، بإيصال قيم التسامح والحوار وتحضر التلاميذ لممارسة مواطنتهم في مجتمع ديمقراطي. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بتحسين وجاهة التعليم أمام احتياجات المجتمع الجزائري الحالي.

وفي المقام الثاني، يتعين على المدرسة الاضطلاع جيدًا بوظيفتها في التربية وفي التنشئة الاجتماعية والتأهيل. وبمعنى آخر، رفع نوعية النظام التربوي (أي فعاليته الداخلية).

وفي المقام الأخير، يجب عليها مواصلة تطبيق ديمقراطية التعليم: أي جعله في متناول أكبر عدد ممكن من التلاميذ، وضمان حظوظ متساوية في النجاح لكل تلميذ. وبعبارة أخرى، يجب زيادة الإنصاف في النظام التربوي.[16]

كذلك من بين التحديات الداخلية:

- انعدام طريقة واضحة لإصلاح المنظومة التربوية التي لا تزال تعاني من لإشكالية سبل الإصلاح وتحديد أهدافه والقائمين عليه، مما يفسر التذبذبات والتعثرات التي شهدتها وتشهدها لحد الساعة، وما تعاقب عدة إصلاحات في ظروف زمنية قياسية إلا دليل على ذلك (إنشاء مجلس أعلى وحله قبل أن تنفذ مبادئه وتوضح معالمه ودون أن يعلن عن أسباب حله).

- سوء التنسيق وعدم التكامل بين قطاعات المنظومة التربوية والتي تمثلها الوزارات الثلاث، وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي ووزارة التكوين المهني وهي الوزارات المعنية بإنجاح المسار التربوي في الجزائر.

- ترسيخ الانتماء الحضاري للمدرسة الجزائرية حيث كان التفتح الديمقراطي في الجزائر وتعدد الأحزاب السياسية سببا للهجوم على المدرسة الجزائرية، وإرجاع جل مشكلات المجتمع إلى المدرسة وتوجهها العربي الإسلامي.

- **التحديات الخارجية**: يجب على النظام التربوي كذلك، أن يرفع عدة تحديات خارجية منها:

- تحدي الإعلام العالمي والثورة التكنولوجية: فإذا أخذنا بمنطلق أن العولمة ليست نتيجة من نتائج المعلوماتية والاتصال والإعلام، بل هذه الأخيرة دعامة من دعائم العولمة وشرطاً لتحقيقها وتطويرها، فإننا نصل إلى أنه، على منظومتنا التربوية في العالم العربي، الأخذ بعين الاعتبار هذا التحدي المعلوماتي، ليأخذ التعليم بذلك على عاتقه دور التوعية من مخاطر هذه الآليات وتبيان إيجابياتها وسلبياتها وسبل توظيفها وحسن استغلالها.

ولتجاوز هذا التحدي أو التغلب عليه، رأى البعض، أنه لا يتحقق إلا بالإجابة على بعض التساؤلات، هي:

- هل يمتلك كل تلميذ أو طالب في المجتمع (الجزائري) جهاز حاسوب؟
- هل يمكن لكل طالب علم في منظومتنا التربوية، أن يدخل إلى عالم المعلومات الآلية والنشر الالكتروني والانترنيت؟ بمعنى هل يمكن أن يتموضع داخل هذه الآلية المعلوماتية المتطورة؟ وهل يجيد فنون استخدامها؟

هل تتوفر مكتباتنا ومؤسساتنا على آليات المعلوماتية؟[17]

- تحدي اللغات الأجنبية: أمام تحدي العولمة، تزداد أهمية المعالجة العربية للحاسوب لمواكبة العصر وحضارته، وبما أن الحاسوب أمريكي المولد، فقد اتخذت تقنياته ونظم المعلومات فيه اللغة الإنجليزية أساساً لها ليفرض بذلك قيودا على اللغات الأخرى وتمثل اللغة العربية طرف نقيض للغة الانجليزية من وجهة النظر الحاسوبية. ومن هنا كانت العقبة الصعبة أمام تعريب الحاسوب، وأصبح حاجز اللغة من أشق الحواجز على المستخدم العربي.

وأصبح بذلك كسر هذا الحاجز فرض عين على منظمتنا التربوية، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفر مجموعة من الشروط هي الإنتاج الفكري والعلمي الذي يؤدي بدوره إلى الإنتاج التكنولوجي، ولن يتحقق ذلك إلا بامتلاكنا للغة التي تعبر عن أفكارنا وإبداعاتنا... فلا توجد حضارة تطورت لغة غير لغتها الأصلية، ولن يكون مستقبل مجتمع يتقدم أو يتحضر بلغة أجنبية عنه. غير أن هذا لا يعني تحاشي تعلم اللغات الأجنبية بل على العكس من ذلك، لأن فيه وصول إلى العلوم والتكنولوجيا والتبادل والاتصال.

التحدي الاجتماعي: إن ما يشهده عالم اليوم من تحولات اجتماعية تتلف من مجتمع لآخر بحكم تأثير عوامل داخلية خاصة به أو خارجية تستدعي التنبؤ بمسارها والتحكم فيها، ويتكفل النظام التربوي في كل المجتمعات إلى حد كبير بهذه المهمة.[18]

وما شهده المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة من تحولات اجتماعية، يتطلب نظاما تربويا يضع في أولوياته، العمل على النهوض الاجتماعي بأفراده، وما يتعلق به من تعليم للمدنية والتضامن الاجتماعي، ونبذ للعنف...

- التحدي السياسي: يتكفل النظام التربوي غالبا بالخيارات الجيو-استراتيجية، ويعمل على نشر الثقافات والدفاع عن المجتمعات ويهيئ ظروف تطبيقها، وفي هذا المجال يتطلب من النظام التربوي الجزائري بإصلاحاته أن يتماشى ومتطلبات هذا العصر وخياراته من تعليم اللغات الأجنبية وسياسة التبادل الثقافي والتعاون المجتمعي، خاصة في ميدان البحث العلمي والتكنولوجي والتكوين، هذا على الصعيد الدولي.

ولعل هذا ما وضعته الدولة الجزائرية في الحسبان في إصلاحاتها، حيث عملت على مراعاة متطلبات النظام الدولي الجديد، وما تفرضه عولمة القرن 21 من تحديات، لكن التساؤل الذي يطرح هنا، هل ستتمكن هذه الإصلاحات من التصدي لهذه التحديات؟ وكيف ستواجه هذا التحدي؟ وهل لها القدرة على المواجهة؟ وبما؟ وكيف؟

الإجابة على هذه التساؤلات تبقى رهينة معطيات التاريخ وشواهد وتجارب الميدان.[19]

6- الانتقادات الموجهة للإصلاح في المنظومة التربوية:

تعرضت الإصلاحات الأخيرة للعديد من الانتقادات من طرف المهتمين بالشأن التربوي سواء من المفكرين أو الأساتذة أو الصحافة موجهين لها العديد من الانتقادات لعل أبرزها:

- أن هذه الإصلاحات فوقية ولم تستشر فيها القاعدة المعنية بالدرجة الأولى، فهذا رابح خدوسي عضو اللجنة الوطنية للإصلاح المنظومة التربوية يقترح توسيع النقاش حول المنظومة التربوية بقوله "وعليه المطلوب تكوين لجنة أساسية للتفكير والتنظير لمدرسة جزائرية متطورة، ويمكن أن تستعين هذه اللجنة بخبراء من الداخل والخارج، وتعمل اللجان الفرعية على ضوء الخطوط العامة، والاقتراحات والتصورات التي تحددها اللجنة الأساسية،

أو اللجنة الفكرية التنظيرية وعلى لجتنا فتح قنوات لها نحو المحيط الاجتماعي (الأسرة- الشارع...).

- أن هذه الإصلاحات تعني التراجع عن الاستقلال والتضحية بالأصالة الوطنية والهوية الثقافية الجزائرية مقابل متابعة الحداثة التي تفرضها علينا فرنسا وذلك بمعانقة السياسة الفرانكفونية بينما العالم كله يعانق الأنكلوفونية[20].

فالإصلاحات الأخيرة جاءت لتكريس هيمنة اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، وهنا يسأل عبد القادر فضيل" :ما الهدف من إنزال تدريس اللغة الفرنسية من السنة الثالثة ابتدائي إلى السنة الثانية.

واعتبار اللغة الفرنسية لغة أجنبية أولى رغم التراجع المسجل لهذه اللغة في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا مقارنة بالإنجليزية، رآه المعارضين تكريسا للغة المحتل، كما أن إنزالها إلى السنة الثانية ابتدائي يشكل خطرا على اللغة العربية فالتلميذ لم يتمكن بعد من اللغة الأم ونحن نطالبه بتعلم لغة أخرى، قد لا يجد من يعينه عليها، خاصة في المناطق الداخلية من البلاد، أين يسجل تدني المستوى الدراسي في مجال اللغة الفرنسية.

كما أنّ فتح المدارس الخاصة يرى فيه المعارضون عودة لخلق الطبقية في المجتمع، ومن ثم تعميق الهوة بين أبناء المجتمع وخلق نوع من الازدواجية في التعليم التي سعت المدرسة الأساسية للقضاء عليها. [21]

إن الإصلاح الحقيقي الذي تنشده الأمة هو الإصلاح الذي ينطلق من قيمها وتوجهاتها ويسعى لإحداث التغيير الايجابي في مكونات النظام التعليمي، وليس الإصلاح الشكلي الذي يكتفي بالجوانب المظهرية المتعلقة بحذف نشاط أو إضافة نشاط جديد، أو حصره في المسألة اللغوية، أو ترسيم صيغة تنظيمية مغايرة لما هو قائم، فالإصلاح الحقيقي هو الذي يعنى بالتدقيق في صياغة الأهداف الكبرى ووضع التصور العملي لتجسيدها والارتقاء بمستوى العاملين في المنظومة التربوية، وإعادة تصميم بناء المناهج وانتقاء المضامين وفق قدرات المتعلمين ومستجدات العصر، وتحديث الوسائل والطرائق

والنظم[22]. والحقيقة أن مسألة الإصلاح وحتى تكون ناجحة وناجعة لابد أن تكون نابعة من ذات المجتمع وقيمه وعاكسة لشخصية أبنائه ولذلك فإن الإصلاحات الفوقية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لم تجد صداها على مستوى القاعدة. وقد أرجعت الأسباب إلى خطأ في التطبيق نتيجة التسرع في إجراء الإصلاحات إضافة إلى عدم تهيئة المعنيين بتنفيذها وتوضيح كيفية إجراء هذا التنفيذ.

ويمكن أن تعزى هذه السلبيات في الإصلاح إلى عدة عوامل:

-قرار الإصلاح قرار سياسي أكثر منه اقتصادي.

-عدم تهيئة الطلبة والأساتذة لهذا التغيير.

-عدم تحديد الوسائل التقنية والبيداغوجية التي تساعد على تحقيق هذا الإصلاح[23].

والسؤال المطروح لماذا كل هذا التمييع لمنظومتنا التربوية؟ وأي مفهوم للإصلاح تم تبنيه حتى أصبح الواقع ما هو عليه؟ .إن القضية تتعلق بكيفية المعالجة التي جاءت بقرار فوقي وليس استجابة لحاجة اجتماعية الأمر الذي سيبقي المنظومة التربوية على حالها إلى أن يتنبه أصحاب القرار إلى ضرورة إعادة النظر في سياساتهم وجعلها تتماشى وتطلعات من يمثلونهم.

خاتمة:

رغم مختلف المراحل التي مرت بها إصلاحات المنظومة التربوية في الجزائر تجمع التحليلات الفكرية والعلمية والشواهد الواقعية، أنه لا يزال يبحث عن الاستراتيجية المثلى والواضحة التي توفر له مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الذي يضمن له مسايرة العصر، مع المحافظة على هوية وثقافة المجتمع الجزائري. كذلك محاولة تفعيل دور التعليم في مجال بناء الوطن بعد مرحلة التحولات التي عرفتها الجزائر خاصة خلال 51 سنة الأخيرة على مختلف الأصعدة السياسية الاجتماعية والاقتصادية.

ونظراً لما تعانيه المنظومة التربوية الجزائرية من عوائق، كالتراجع الكبير في المستوى النوعي للتعليم على أساس المعطيات المكتسبة، وما عرفه القطاع من تسرب وفشل

مدرسين، أصبح من المهم جدا الإسراع في تغير أساليب التدريس والتكوين، وتحوير المضامين والمناهج الدراسية.

الهوامش:

[1]- حسن حسين البيبلاوي، سيكولوجية الإصلاح التربوي في العالم الثالث، عالم الكتب، 1998، القاهرة، ص10.

[2]- جمعية بوكبشة، تحديث المناهج التعليمية ضمن عملية الإصلاح التربوي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والنفسية، العدد 10، جوان، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص25.

[3]- أحمد حسين اللقاني وعلي أحمد الجمل، معجم المصطلحات التربوية، ط2، عالم الكتب، القاهرة، ص32.

[4]- إبراهيم هياق،2011، اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2011، الجزائر، ص 66.

[5]- الطاهر زرهوني ، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، مجلة الثقافة، عدد93 ، جوان، الجزائر، 1986، ص146 .

[6]- غياث بوفلجة، التربية والتكوين في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص44.

[7]- مديرية التعليم الثانوي، إعادة هيكلة التعليم الثانوي، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، 1991، ص5.

[8]- سميرة بوشعالة، تحديات المؤسسة التربوية الجزائرية بين الماضي والحاضر، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية. العدد 14، 2017، الجزائر، ص82.

[9]- المرجع السابق، ص82.

[10]- المرجع السابق، ص82.

[11]- مجيد مسعودي، إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر بين الخطاب والواقع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2012، ص82.

[12]- سميرة منصوري، النظام التربوي الجزائري بين الخصوصيات المحلية والتحديات العالمية، مجلة مقاربات، المجلد 4، العدد2، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016، 355.

[13]- أبو بكر بن بوزيد، المقاربات بالكفاءات في المدرسة الجزائرية، وزارة التربية الوطنية: الجزائر، 2003، ص9.

[14]- زهرة بوخاتمي، مشروع الإصلاح التربوي في الجزائر بين التنظير والتنفيذ، مجلة التعليمية، المجلد الرابع، العدد العاشر، مارس، الجزائر، 2017، ص77.

[15]- المرجع السابق، ص77-88.

[16]- أبو بكر بن بوزيد، مرجع سابق، ص10-11.

[17]- منصوري سميرة، مرجع سابق، ص 356.

[18]- المرجع السابق، ص 357.

[19]- المرجع السابق، ص357.

[20]- سميرة بوشعالة، مرجع سابق، 85.

[21]- ابراهيم هياق، مرجع سابق، ص 150-151.

[22]- جمال تالي، محاضرات في تاريخ التربية والتعليم في الجزائر، جامعة جيجل، الجزائر، 2016، ص66.

[23]- المرجع السابق، ص 67.